التشخيص المالي وفق منظور سيولة/ استحقاق

النسب المالية في اطار تحليل سيولة/ استحقاق: تعد من أهم وأقدم الأدوات المستخدمة في تحليل البنية المالية للمؤسسة. إلا أن نجاعتها في إعطاء حكم موضوعي تتوقف على مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التالية:

- متوسط نسب القطاع الذي تنشط فيه المؤسسة؛
- نسب نموذجية تحددها المؤسسة لنفسها كأهداف تسعى إلى تحقيقها؛
- نسب مماثلة لسنوات سابقة لنفس المؤسسة وذلك بغرض معرفة اتجاه تطور الظاهرة محل الدراسة.

النسبة	الصيغة الرياضية	النسبة النموذجية	مدلول النسبة
أولا: نسب السيولة: تستعمل للحكم على مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها قصيرة الأجل.			
نسبة السيولة العامة (التداول)		أكبر من الواحد	توضح درجة تغطية الأصول الجارية للخصوم الجارية، وتعكس مستوى رأس المال العامل. ارتفاعها مؤشر لسيولة معتبرة بالمؤسسة.
نسبة السيولة المختصرة		تتراوح بين 30% و50%	تقيس قدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها الجارية دون اعتبار للمخزون
نسبة السيولة الفورية		تتراوح بين 25% و35%	تقيس مقدار النقدية المتاحة للمؤسسة في وقت معين لتغطية الخصوم الجارية. بمعنى أنها تقيس السيولة دون اعتبار لباقي عناصر الأصول الجارية
ثانيا: نسب النشاط: تستخدم لمعرفة كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ذات درجات السيولة المختلفة مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم. كلما كان دوران عناصر الأصول سريعا كلما كان الوقت الضروري لتحولها إلى نقدية أقل. كما تقيس درجة الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة للمؤسسة.			
مهلة دوران الزبائن	$\frac{\text{الزبائن والحسابات المدينة المماثلة}}{\text{المبيعات السنوية متضمنة الرسم}} \times 360$	لا تتجاوز عادة 90 يوما. يجب ان تكون أقل من ائتمان الموردين	تقيس المدة التي تمنحها المؤسسة لزبائنها لتسديد ما عليهم تجاهها.
مهلة دوران الموردين	$\frac{\text{الموردون والحسابات المدينة المماثلة}}{\text{المشتريات السنوية متضمنة الرسم}} \times 360$	أكبر من مهلة تحصيل الزبائن	المدة التي يمنحها الموردون للمؤسسة حتى تمكن من تسديد ما عليها من ديون
مهلة دوران المخزون	$\frac{\text{متوسط المخزون}}{\text{المشتريات السنوية خارج الرسم (تكلفة الانتاج}} \times 360$	مقارنتها بنظيرتها المعيارية	يقيس عدد مرات دوران المخزون خلال الدورة المحاسبية (فترة التخزين). كما توضح سرعة بيع المنتجات.
معدل دوران الأصول		يجب مقارنتها بإحدى النسب النموذجية التي تتخذها المؤسسة كمعيار	يقيس مساهمة مجموع أصول المؤسسة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
معدل دوران الأصول الثابتة			يقيس مساهمة الأصول الثابتة في تحقيق رقم الأعمال السنوي الصافي.
نسبة التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$		يقيس درجة تغطية الموارد الدائمة للأصول الثابتة. ويحدد مستوى رأس المال العامل.
نسبة التمويل الخاص	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}} \times 100$		يقيس درجة تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، وتحدد مستوى رأس المال العامل الخاص.
ثالثا: نسب المديونية: تقيس مدى اعتماد المؤسسة في التمويل على أموالها الخاصة وعلى أموال الغير. بمعنى أنها تقيس درجة الاستقلالية المالية للمؤسسة.			

نسبة الاستقلالية المالية في التمويل الدائم	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الموارد الدائمة}} \times 100$	أكبر من 50%	يقيس درجة اعتماد المؤسسة على اموالها الخاصة في تمويلها الدائم.
نسبة الاستقلالية في التمويل العام	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$	تتراوح ما بين حد أدنى 20% وحد أقصى 60%	يقيس حصة الأموال الخاصة في التمويل العام للمؤسسة.
نسبة السيولة الآجلة	$\frac{\text{ديون مالية}}{\text{موارد دائمة}} \times 100$ أو $\frac{\text{ديون مالية}}{\text{الأموال خاصة}} \times 100$ أو $\frac{\text{امجموع الديون}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$	بالنسبة للدائنين: 40% ديون و60% أموال خاصة. بالنسبة للمساهمين تفضيل نسب مديونية مرتفعة	يعكس هامش مديونية المؤسسة. يقيس حصة الاموال الدائمة الأجنبية (وبالتالي حصة الأموال الخاصة) في تمويل كل الأصول الثابتة للمؤسسة واحتياجاتها في رأس المال العامل.
نسبة القدرة على التسديد	$\frac{\text{ديون متوسطة وطويلة الأجل}}{\text{قدرة التمويل الذاتي}}$	أقل من المدة الحقيقية للتسديد	يقيس المدة (بالسنوات) التي تستغرقها المؤسسة لتسديد ديونها المتوسطة وطويلة الاجل في حالة استخدامها كل قدراتها على التمويل الذاتي. فهي مؤشر يقيس قدرة المؤسسة على الاستدانة.
نسبة تغطية المصاريف المالية		كلما كانت منخفضة كلما كان ذلك في صالح المؤسسة	قياس درجة تغطية رقم الأعمال السنوي الصافي للمصاريف المالية للمؤسسة. مؤشر تحكم المؤسسة في مصاريفها.